

قضية البترول الجزائري في ملف المفاوضات الجزائرية الفرنسية (1956-1962)

The Algerian oil issue in the files of the Algerian-French negotiations (1956-1962)

بدرة غجاتي¹، مخبر الوحدة المغاربية عبر التاريخ، (جامعة الجزائر 2)، *

badra.ghedjati@univ-alger2.dz

بوضرساية بوعزة²، (جامعة الجزائر 2)، dr_bouazza@hotmail.com

2021-04-19	تاريخ القبول	2020-10-07	تاريخ الاستلام
------------	--------------	------------	----------------

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الخلفيات التاريخية للأطماع الفرنسية في الصحراء الجزائرية، والحرص البالغ للاحتفاظ بها أرضا فرنسية في أثناء الثورة الجزائرية، وحتى نضع معركة البترول الجزائري في نطاقها الحقيقي، يجب أن نعلم أن الفرنسيين عندما اكتشفوا البترول سنة 1956 جندوا كل ما لديهم من طاقات لتحطيم الثورة عسكريا؛ حتى يتمسكوا بالصحراء، ويسيطروا على خيراتها لخدمة مصالح فرنسا الاقتصادية، وتفرض هي نفسها كدولة قوية تكون لها كلمتها في العالم. وبسبب تصدي جيش التحرير الوطني لها، عجزت فرنسا عن تحقيق مشروع "الصحراء فرنسية" عسكريا، فحاولت بترها بمفاوضات استعملت خلالها ألوانا من الدهاء والمكر الاستعماري، أعطى هذا تفسيراً لموقفها المتردد في أثناء سير المفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، لكن الثورة الجزائرية ظلت متمسكة بمبدأ وحدة التراب الوطني كشرط من شروط الاستقلال وتحقيق السيادة الجزائرية على الصحراء، فوجدت هي كذلك مصالحتها الخاصة لكشف مخططات فرنسا خلال المفاوضات إلى أن تمكنت من نزع الاستقلال من فرنسا دون المساس بوحدة التراب الوطني الجزائري. **كلمات مفتاحية:** المفاوضات؛ الثورة الجزائرية؛ البترول؛ وزارة التسليح؛ الاستقلال.

Abstract

This study aims to shed light on the historical backgrounds of French ambitions in the Algerian Sahara, and ensuring great concern for retaining it on French territory during the Algerian revolution. In order to put the Battle of Algerian Oil in its true scope, we must know that when the French discovered oil in 1956, they recruited all their energies to destroy the revolution militarily so that they could hold on to the Sahara and form a French oil force that would have its word in the world.

Keywords: Negotiations; Algerian revolution; oil; ministry of armaments; independence.

* المؤلف المرسل

مقدمة

حدد بيان أول نوفمبر 1954 أساس حل القضية الجزائرية، حيث عبرت جبهة التحرير الوطني عن إمكانية التفاوض مع الحكومة الفرنسية للوصول إلى حل سلمي، على أساس حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، لكن فرنسا حاولت بكل الطرق و الوسائل القضاء على الثورة الجزائرية، باستخدام أسلوب الردع عبر تكثيف الجهود العسكرية، وأعن طريق المشاريع الإصلاحية الهادفة لخدمة المصالح الفرنسية، وإحداث الانشقاق في صفوف الثورة.

إن المفاوضات بين دولتين متخاصمتين "لا تقل خطورة عن الحرب المسلحة، فهي لها قواعدها وأهدافها واستراتيجيتها وتكتيكها، ويمكن للعدو أن يستعملها لضرب الوحدة واستغلال خيرات البلاد وثرواتها دون إشهار السلاح. خاصة وأن تاريخ الاستعمار الفرنسي حافل بأمثلة من هذا النوع، من هنا كان على جبهة التحرير الوطني اليقظة مما يستجوبه الظرف بالضرورة "كل مفاوضة تعد مساومة". (بن خدة، 2002) فالحكومة المؤقتة قدمت تنازلات مقابل أنها لم تقبل المساس بوحدة التراب الجزائري، وتمثلت هذه التنازلات في السماح لفرنسا باستغلال البترول الجزائري لفترة زمنية طويلة حتى بعد الاستقلال، كان استغلالا غير عادل بالنسبة لدولة مستقلة ذات سيادة كالجزائر، ولا يزال أثر هذا الواقع المفروض مستمرا إلى يومنا، فالحكومة الفرنسية متمسكة بقضية فصل الصحراء واستغلال البترول إلى غاية المرحلة الأخيرة من المفاوضات وفي كل اللقاءات، إلا أن الوفد الجزائري كان متمسكا أكثر بمبدأ وحدة التراب الجزائري، وعلى ضوء ما كانت المصالح الخاصة لوزارة التسليح والاتصالات العامة تقدمه له من معلومات هامة وسريّة للغاية.

سوف نعالج في هذه الدراسة إشكالية متعلقة بقضية البترول الجزائري في ملف المفاوضات الجزائرية الفرنسية، من خلال متابعة المصالح الخاصة لوزارة التسليح والاتصالات العامة LE MALG مراحل مفاوضات إيفيان ودورها في إعداد ملف البترول الجزائري بطريقة دقيقة.

تتمحور الإشكالية بين ما حققته فرنسا في اتفاقية إيفيان من خلال استراتيجيتها في التفاوض للحصول على الامتيازات و المكاسب غير المشروعة لخدمة مصالحها الخاصة، وبين رؤية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الحاملة لمبادئ الثورة التحريرية للحصول على الاستقلال و المحافظة على وحدة التراب الوطني .

الإشكالية

-هل حققت مفاوضات إيفيان الاستقلال التام للجزائر، و استرجاع سيادتها على أراضيها وثرواتها، أم بقي الاستعمار استعماراً بصفته غير المباشرة ما بعد الاستقلال؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتطرق إلى أهم موضوع في ملف المفاوضات الجزائرية الفرنسية وهو موضوع "البتروال الجزائري"؛ لأن فرنسا من وجهة نظرها، ترى أن لها أحقية في استغلاله، بل واحتكاره بسبب اكتشافاتها له، فموضوع الدراسة يسلط الضوء على المناورات الفرنسية السياسية في فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال، بما فيها عرقلتها لسير المفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كما يبرز الموضوع جهود الوفد الجزائري المفاوض في هذه الفترة الحساسة والحرجة من عمر الثورة، وكيف ثبت على موقفه برفضه لأي تجزئة للبلاد، حرصا منا على تسليط الضوء على دور المصالح الخاصة لجيش التحرير الوطني وهي مصالح التنصت و المخابرات ومحاربة الجوسسة لوزارة التسليح و الاتصالات العامة LE MALG بقيادة عبد الحفيظ بوصوف والتحري في ملفات المفاوضات بالتركيز على ملف البتروال الجزائري، لمد ودعم اللجنة الجزائرية المفاوضة بالمعلومات اللازمة، كما تكمن أهمية الموضوع في أنه أثر بشكل كبير في سير المفاوضات ومباشرة إحلال السلم في الجزائر، وله انعكاسات خطيرة على الوضع الداخلي للجزائر في تلك الفترة، ويعدّ هذا الموضوع محل اهتمام لكل دارس و باحث في العلاقات الجزائرية الفرنسية.

أهداف الدراسة

- بحث في تاريخ السياسة البتروالية لفرنسا في الجزائر وبداية رحلة التنقيب والاكتشاف.
- تسليط الضوء على السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية وأطماعها في الثروات الباطنية.
- إظهار المناورات الفرنسية للمحافظة على البتروال الجزائري بأي ثمن.
- تسليط الضوء على دور المصالح الخاصة لوزارة التسليح والاتصالات العامة (LE MALG) في مرحلة المفاوضات.
- دراسة و تحليل لمضمون بنود استغلال البتروال في اتفاقية إيفيان وما تعلق بفصل الصحراء.

منهج الدراسة

تم بالدرجة الأولى الاعتماد على **المنهج التاريخي** الذي يعتمد على سرد الأحداث والوقائع على ضوء شهادات الفاعلين فيها، من خلال مذكراتهم الشخصية، كما تمت الاستعانة **بالمناهج التحليلي** خاصة في محاولة تحليل بعض بنود اتفاقية إيفيان التي تخص فصل الصحراء واستغلال البتروال.

أقسام الدراسة

تنقسم الدراسة إلى قسمين رئيسيين، وأربعة أقسام فرعية وهي كالتالي:

- 1- قضية البتروال الجزائري في الحسابات الفرنسية الاقتصادية.
- أ- المنطق الفرنسي في تفسير فصل الصحراء الجزائرية لاحتكار البتروال الجزائري.

قضية البترول الجزائري في ملف المفاوضات الجزائرية الفرنسية (1956-1962)

ب- المناورات الفرنسية السياسية و العسكرية للمحافظة على البترول الجزائري وارهاصات التفاوض حوله.

2- قضية البترول الجزائري في ملف مفاوضات إيفيان.

أ- دور المصالح الخاصة لوزارة التسليح والاتصالات العامة LE MALG في تجهيز ملف البترول للوفد الجزائري المفاوض.

ب- معركة البترول الجزائري في المفاوضات وبنودها في وثيقة اتفاقية إيفيان.

1- قضية البترول الجزائري في الحسابات الفرنسية الاقتصادية

أ- المنطق الفرنسي في تفسير فصل الصحراء الجزائرية واحتكارها البترول الجزائري

لكي نفهم سياسة فرنسا الاستعمارية مع قضية البترول الجزائري، يجب أولاً أن نتطرق الى تاريخ السياسة البترولية لفرنسا في الجزائر، وبداية تنقيبها عن مصادر البترول من أجل تلبية احتياجاتها الصناعية والحربية على إثر التحولات السياسية والاقتصادية في العالم بعد الحرب العالمية الثانية حيث تبدأ القصة.

عرفت عمليات الاستكشاف والتنقيب عن البترول في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1945-1956 تطورا سريعا. فقد استعانت الحكومة الفرنسية بعدة شركات بترولية من أجل تطوير وتوسيع عمليات الاستكشاف والتنقيب عن البترول في الصحراء الجزائرية أهمها: (مكتب البحث عن البترول، المعهد الفرنسي للبترول، الشركة الوطنية لأجهزة البحث واستخراج البترول، الشركة المختصة بأعمال الجيوفيزياء والحفر، الشركات المالية للاستثمار البترولي والشركة الوطنية للبحث واستخراج النفط في الجزائر). (صابر، 1963، صفحة 10)

و بعد النتائج العلمية الإيجابية التي حققتها الشركات البترولية وحصولها على المعلومات الجيولوجية في الصحراء الجزائرية، شرعت فرنسا في إعطاء الرخص للشركات المتخصصة في التنقيب بعقد مدته خمس سنوات لكل شركة. فأعطيت منطقة جنوب الصحراء لشركتين هما: "شركة البترول الجزائرية" (C.P.A) Compagnie Des pétroles d'Algerie حصلت على مساحة قدرت ب 93,000 كلم مربع من الأرض المرخصة للتنقيب، وتمتد من العرق الشرقي الى العرق الغربي للصحراء الجزائرية. و"شركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء" (C.R.E.R.S) Compagnie de Recherche Eteploition de Pétrole on Sahara حصلت على مساحة 110,000 كلم مربع، يقع قسم منها في منطقة "عين صالح" وقسم آخر في منطقة "العجيلة" قرب الحدود الليبية الجزائرية، وتملك الهيئة المستقلة للبترول الفرنسية نسبة 35% من رأسمال الشركتين. أما منطقة شمال الصحراء، فقد منحت إلى الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر، تحصلت على 120,000 كلم مربع، وتشتمل على المنطقة الشمالية والجنوبية بين مدينة بسكرة والقليلة وتمتد من الحدود المغربية غربا إلى

الحدود التونسية شرقا. وتعدّ هذه الشركة فرعا تابعا للشركة الفرنسية للبترول Compagnie (Francise Des Pétroles C.F.P) التي تملك 85% من رأسمالها. (Malti, 1997, p. 22) وتفسيرا لذلك، فإنه في شهر جوان 1956 حالف الحظ الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر، حيث عثرت على كميات من البترول على عمق 3329 مترا في منطقة "حاسي مسعود"، ولم تمض سنة، حتى عثرت الشركة الفرنسية للبترول أوائل عام 1958 على بعد 8 كيلومترات من موقع الاكتشاف الأول على بئر بترولي، فازدادت الحفريات وأثبتت النتائج وجود حقل كبير من البترول بالمنطقة. ووصلت نتائج الحفر عام 1958 إلى اكتشاف 20 بئرا، قدر احتياطه ب 450 مليون طن. واصلت الشركتان جهودهما في التنقيب حتى وصلت عام 1959 إلى 28 بئرا، وقد مكنت الدراسة الأولية لهذه الآبار من تحديد معدل طاقتها الإنتاجية بين 20 ألف طن إلى مليون طن سنويا، ورفع الرقم الاحتياطي إلى 550 مليون طن يمكن استخراجها، ومنذ ذلك الحين لم تتوقف الشركات الفرنسية عن الحفر حتى أواسط سنة 1962. (صابر، 1963، صفحة 20)

وبعد تلك الاكتشافات البترولية في الصحراء الجزائرية، تطلعت فرنسا الاستعمارية إلى أن ترفع مكانتها الدولية ومنافستها للدول الصناعية الكبرى، فتشبّثت أكثر بالصحراء الجزائرية، وبخاصة بعد أن أثبتت الدراسات العلمية أن البترول الجزائري من أجود الأنواع في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط. (بلجة، 2015، الصفحات 145-158). شهد عام 1958 تصدير أول شحنة من النفط الخام الجزائري من ميناء بجاية باتجاه "لافيرا" في مدينة مرسيليا الفرنسية على متن ناقلة النفط "ريغل"، وشرعت فرنسا عام 1959 بمد خط أنابيب أكثر تطورا من حيث السعة والقدرة على النقل من حوض الحمراء الواقع غرب حقل حاسي مسعود إلى سواحل فرنسا، وتلت هذه العمليات عمليات مماثلة أخرى كثيرة. (بن عمر م.، 2008، صفحة 190)

ونتيجة لذلك، ازدادت الأطماع الفرنسية في استنزاف البترول الجزائري، وبدأت في تقديم الحجج للعالم لفصل الصحراء الجزائرية عن الشمال، وتقديم تفسيرات لتبرير منطوق تنفيذ مشروعها "الصحراء الفرنسية" والحجج كثيرة ومتنوعة: السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية منها. فالحجج السياسية التي أقام عليها الفرنسيون فصل الصحراء عن الجزائر تعتمد على منطوقين خطيرين: لأن السياسة الاستعمارية التي ستمارسها فرنسا في الصحراء الجزائرية ستكون مدمرة للوحدة الترابية للجزائر، وهما كالتالي:

- المنطق الأول

يستعمله الفرنسيون مع الدول الأوروبية؛ لإقناعهم بضرورة تجنيد الغرب وراء فرنسا في حربها من أجل الاحتفاظ بالصحراء، وتبرر فرنسا ذلك بمنطوق أن الغرب خسر "قارة آسيا" لكن بقيت إفريقيا والجزائر والصحراء الجزائرية؛ لأنها هي المفتاح لإفريقيا، فيجب على الدول

الأوروبية تقديم الدعم لفرنسا للمحافظة على الصحراء الجزائرية وجعلها صحراء فرنسية بأي ثمن، لتحقيق قوى أوروبية لها كلمتها في العالم وتحقيق الأهداف الاقتصادية في إفريقيا التي تشاركها الدول الأوروبية فيها داخل " حلقة التماثل " الاقتصادية.

- المنطق الثاني

يستعمله الاستعمار الفرنسي مع الشعوب الإفريقية وحكوماتها، إذ يعلمون جيدا أن تضامن الأفارقة ضده سيؤدي إلى طرده نهائيا من الصحراء الإفريقية، وبالتالي يتعذر عليه استغلال ثرواتها. فاستخدمت فرنسا الاستعمارية منطق " حق الشعوب في تقرير مصيرها"، لكن الصحراء أرض خلاء لا سكان فيها، وبالتالي لا يطبق عليها هذا الحق. مع سماح الفرنسيين للأفارقة المشاركة في استثمار ثروات الصحراء.(المجاهد ج.، 1961، الصفحات 6-8)

و هكذا بدأت فرنسا في تهيئة الأجواء لبسط نفوذها على البترول الجزائري واستغلاله أحسن استغلال، وفي إطار قانوني منمق، شرعت فرنسا بوضع الخطط بعيدة المدى، وأول مشروع اقترحته في 10 جانفي 1957 تقسيم الجزائر إلى منطقتين: الأولى في الشمال، وتمتد من طول الساحل الجزائري، وتبقى على تسميتها الجزائر، والمنطقة الثانية هي الصحراء والمناطق المجاورة لها من دول الساحل (مالي والنيجر وتشاد) وأسمتها "المنظمة الاقتصادية لاستغلال الصحراء"، أصدرت فرنسا لأجل ذلك عدة قوانين لتنظيم الصحراء إداريا، وأسست لها وزارة خاصة لإدارتها، ولم تقف جهود فرنسا عند هذا الحد، وإنما راحت تبتث الخلافات والعداوات بين الجزائر و بين الدول الإفريقية المجاورة، فمع تزايد الأهمية الاستراتيجية للصحراء على إثر الاكتشافات البترولية ساءت العلاقات بين الجزائر وحكومتها تونس و المغرب الأقصى، اللتين أصبحتا تطالبان بإعادة رسم حدودهما مع الجزائر؛ طمعا منهما في نصيب من بترول و ثروات الصحراء، وهو ما سيشكل عقبة في طريق الكفاح المشترك لبلدان المغرب العربي.(بو ضربة، 2009، صفحة 154) وعليه، فإن فرنسا تقترح إجراء استفتاء تقرير مصيرها قبل الاستفتاء في الجزائر، غير أن المقاومة الشديدة من قبل جيش التحرير الوطني أحبطت مشروعها.(كركب، 2020، الصفحات 379-303)

ومن جهة أخرى، ولضمان تأييد دول الغرب لمشروعها الاستعماري في صحراء الجزائر واستغلال بترولها بطريقة شرعية، اتبعت فرنسا الاستعمارية أسلوب الانفتاح الاقتصادي على الدول الغربية التي ترغب في الاستثمار، وفتحت أبواب الصحراء الجزائرية للشركات الأمريكية والإنجليزية والإيطالية والهولندية وغيرها. وأصدرت من أجل ذلك عدة قوانين منها قانون خاص بمنطقة الصحراء الجزائرية في 22 نوفمبر 1958، عرف بقانون "التعدين الفرنسي" والهدف منه أن الاستعمار الفرنسي يريد أن يكتسب أكبر عدد ممكن من الأنصار لنجاح مؤامراته في فصل الصحراء عن الجزائر واستغلال ثرواتها، إضافة إلى ذلك تريد الحكومة الفرنسية تأمين

الإمكانيات الفنية والتكنولوجية المتطورة التي تملكها تلك الشركات، إذ تتوفر لديها معدات حديثة وخبرات كبيرة في مجال استخراج البترول واستغلاله. (بن عمر م، 2008، صفحة 192) إضافة إلى ما تقدم، فقد عمدت الحكومة الفرنسية إلى منح هذه الدول تسهيلات ليس لها نظير، فقد أصدرت الحكومة الفرنسية قانونا خاصا ببتترول الجزائر، إلى جانب حرية الاستثمار وسهولته، كما سمحت بإعفاء هذه الشركات من الضرائب نهائيا، وإعطائها رخص استخراج البترول لمدة ثلاثين سنة، مع أخذ فرنسا نسبة من الأرباح تقدر بـ 50٪ لمدة خمس وعشرين سنة، وتجاوزت نسبة الأرباح أحيانا لصالح بعض الشركات 75٪. (كركب، 2020، الصفحات 379-403). إن هدف فرنسا من هذا التساهل الكبير مع الشركات الغربية هو جانب من جوانب محافظتها على بترول الصحراء الجزائرية.

وبطبيعة الحال، فقد ازدادت الأطماع الفرنسية في استنزاف الثروات النفطية الجزائرية، فلجأت إلى استخدام ألوان من الدهاء والمكر الاستعماري للحفاظ على ما تم اكتشافه من ثروات باطنية جزائرية. قامت فرنسا عام 1957 بإنشاء منظمة دول الصحراء المشتركة (O.C.R.S) L'organisation commune des régions sahariennes و كان الهدف الظاهري من وراء إنشاء هذه المنظمة هو تطوير المناطق الصحراوية اقتصاديا واجتماعيا، ثم توجهت بعد ذلك إلى تأسيس الإطار القانوني الداخلي من أجل تنظيم أنشطة شركات البترول، وجاء هذا القانون في شكل أمر خاص صدر باسم قانون البترول الجزائري Le Cod pétrolier saharien (CPS) رقم 58/1112 الذي صدر في 195/11/22. (Malti, 1997, p. 27) تبنت السلطات الفرنسية استراتيجية قامت على:

- أ- توزيع مكاتب إدارية متخصصة SAS في البلديات الصحراوية، لمراقبة الثوار والمجاهدين وكذلك المتعاونين مع الثورة من الشعب الصحراوي.
 - ب- تعبيد الطرق لتسهيل تنقلات الجيش، وكذلك نقل معدات الشركات البترولية.
 - ج- تكثيف قواتها العسكرية في الصحراء بإقامة مراكز عسكرية كبرى ومطارات لنقل الجنود.
 - د- إنشاء مناطق محرمة بمنطقة الصحراء ومراكز نووية وصاروخية مثل منطقة رقان التي ستشهد في عام 1960 تفجير أول قنبلة ذرية فرنسية.
- إضافة إلى ما تقدم، فقد أسست فرنسا في 8 مارس 1962 "الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض في الصحراء" (الهيئة الصحراوية) على أساس المساواة والتعادل بين الطرفين الجزائري والفرنسي، وكانت تدار هذه الهيئة من قبل مجلس مؤلف من 12 عضوا بالتساوي. (بوحوش، 2005، صفحة 533). واعتبرت هذه الخطوة بأنها محاولة فرنسية لفرض الوصاية على كل العمليات النفطية في الصحراء.

ب- المناورات الفرنسية السياسية والعسكرية للمحافظة على البترول الجزائري وإرهاصات

التفاوض حوله

إن مشاريع ديغول الهادفة منذ توليه الحكم على عزل الثورة؛ لتقسيم البلاد واستغلال ثرواتها ، كانت كافية و دافعا رئيسيا لإنشاء حكومة جزائرية ، وهو ما تم فعلا يوم 19 سبتمبر 1958 ، حيث تم الإعلان عن أول حكومة جزائرية مؤقتة GPRA برئاسة السيد "فرحات عباس". (Bousselham, 2015, p. 358). ومباشرة بعد الاعلان عن هذه الهيئة الجديدة من القاهرة، لقيت اعترافا مباشرا وسريعا من خمس دول عربية في اليوم نفسه، هذه الدول هي: الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) و الجمهورية العراقية و المملكة الليبية و الجمهورية التونسية و المملكة المغربية. ثم تلاه في 20 سبتمبر 1958 اعتراف المملكة العربية السعودية و المملكة الهاشمية وفلسطين ثم اليمن و السودان ولبنان، كما تلقت الحكومة المؤقتة الاعتراف من دولة إندونيسيا ومن الدول الإفريقية: أنغولا ثم غانا، في حين التزمت بقية الدول الحذر و الترقب.(بو ضربة، 2009، صفحة 60).

هذه الاعترافات بالحكومة المؤقتة ،سوف تؤدي إلى تعزيز الطاقة السياسية والمادية للثورة والدعم للقضية الجزائرية في المحافل الدولية، ما يعني إفشال المخططات والمؤامرات الفرنسية في الجزائر. ومن جهة أخرى أعلنت الحكومة المؤقتة في أول بيان لها عن رغبتها في حل تفاوضي للقضية الجزائرية، شرط أن تعترف فرنسا بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره قبل الشروع في أي تفاوض، وكذلك الاعتراف بوجهة التحرير الوطني ممثلا وحيدا وشريا للشعب الجزائري، مع الاعتراف بوحدة الشعب والتراب الجزائريين.(فرحات، 2005، صفحة 321). بعد استفتاء 8 جانفي 1961 وبيان الحكومة المؤقتة الجزائرية الداعي للتفاوض، وفي ظل الظروف المحيطة بالجنرال ديغول التي أصبحت تهدد فرنسا نفسها، حيث تم أول لقاء بين الحكومتين بمولان بلوسران بسويسرا بتاريخ 20 فيفري 1961، بواسطة الوزير "أوليفي لونغ" أوكل الجنرال مهمة تمثيل الحكومة الفرنسية إلى "جورج بومبيدو"، أما الوفد الجزائري فمثله كل من الطيب بولحروف وأحمد بومنجل. أما الجانب السويسري كان يقوده "جيانريكوبوشي" وهو مساعد لأولي فيلونج، لكن اللقاء فشل بسبب بعض القضايا الجوهرية.(بن خدة، 2002، صفحة 20)

حسب ما ذكره السيد رضا مالك ،فقد تطرق "بومبيدو" إلى (صيغة المؤسسات المؤقتة، ضمانات تقرير المصير، جنسية الأقليات الأوروبية، شكل السلطة المستقبلية، ضمانات تمثيل الأقليات)، لكن الطرف الجزائري صمم على الالتزام بمبادئ الثورة، كما أكد الطرف الفرنسي على أن قضية الصحراء لا نقاش فيها.(مالك، 2003) وأمام تباعد وجهات النظر، تقرر البقاء على حالة الاتصال بين الطرفين عبر الوسيط السويسري، ليتم بعدها عقد لقاءات أخرى من 5-23 فيفري 1961م في (سويسرا و روما وتونس) وخلالها ،وضع الوفد الجزائري استعدادة لتنازلات

اقتصادية، وفي الوقت نفسه، لن يقبل بغير السيادة على الصحراء، أما الوفد الفرنسي فقد ورد على لسان حكومته أنها ستصر على عزل الشمال الجزائري عن جنوبه، واستغلال المحروقات المكتشفة في 1956م، واستمرار التجارب النووية الفرنسية فيها. (صراوي، 2015، صفحة 51) انتهت المحادثات إلى تحديد يوم 17 أبريل 1961م كموعده للشروع في المحادثات الرسمية بمدينة إيفيان حول تقرير المصير، حيث أصدرت الحكومتان بلاغا يوم 30 مارس 1961م تؤكد فيه استئناف المفاوضات، لكن الحكومة المؤقتة قررت تعليق نشاطها في إيفيان بسبب تصريحات "لوي جوكس" باستدعاء الحركة الوطنية الجزائرية الميصلية للتفاوض، وكذلك خطاب ميشال دوبري الذي تحدث عن "الطابع الفرنسي للصحراء". (صراوي، 2015، صفحة 51) وفي يوم 23 ماي 1961 تمت مناقشة كيفية تطبيق تقرير المصير، الذي سيكون عبر استفتاء يجرى في جميع التراب الجزائري، كما أكد لويس جوكس على ضرورة بقاء القوات الفرنسية في قاعدتي المرسى الكبير بوهران، ورقان ومطارات عسكرية أخرى. (مالك، 2003، صفحة 122)

في يوم 29 ماي 1961 قدم كريم بلقاسم توضيحا لمجموعة من النقاط من ضمنها (عدم تقسيم التراب الوطني واستبدال انفصال الصحراء بالتعاون والتنسيق لاستغلالها). (صراوي، 2015، صفحة 51) ودامت المباحثات حتى 13 جوان حيث تأزم الوضع بين الوفدين، خاصة حول قضية الصحراء التي كان النقاش فيها مطولا، ففرنسا اعتبرت الجزائر بلدا مجاورا للصحراء. مما جعل الوفد الجزائري يرفض هذا الطرح الذي رآه مساسا بوحدة التراب الجزائري، أما الحكومة الفرنسية فقد استمرت في عنادها على رفضها الاعتراف بالصحراء على أنها أرض جزائرية، وكان رد فعل الوفد الجزائري أن تقرير المصير دون الصحراء يعتبر قرارا ظالما، ويجب أن تكون جبهة التحرير هي من تتفاوض مع دول الجوار بشأن الصحراء وليست فرنسا، وبين الأخذ والرد، بقيت قضية الصحراء واستغلال البترول الجزائري تراوح مكانها. كان الخلاف حول الصحراء سببا في القرار الذي اتخذته "كريم بلقاسم" بقطع المحادثات. (بن خدة، 2002، صفحة 25)

باشرت الحكومة المؤقتة نشاطا دعائيا واسعا بعد فشل التفاوض، في مختلف العواصم الإفريقية ضد مخطط الجنرال ديغول لرسم حدود الصحراء مع هذه الدول المجاورة لها، حيث أكدت لها أنها سوف تقيم معها علاقات تعاون لاستغلال ثروات الصحراء بعد الاستقلال، لتشهد الجزائر مظاهرات شعبية حاشدة بعد نداء الحكومة المؤقتة، الذي جعل من يوم 5 جويلية يوما وطنيا ضد سياسة التقسيم التي ينتهجها الجنرال ديغول. كانت هناك استجابة لنداء الحكومة المؤقتة، إذ عم الإضراب كل المدن الجزائرية، وتم تنظيم مظاهرات حمل الشعب الجزائري فيها شعارات (باستقلال الجزائر وحياء الثورة ووحدة التراب الوطني)، وقد ترتب عنها سقوط عديد الجرحى والشهداء، فحسب تقرير جبهة التحرير الوطني، سقط أكثر من 350 شهيدا

جزائريا نتيجة لاستعمال القوات الفرنسية الرصاص الحي والقنابل لتفريق المتظاهرين (بوحوش، 2005، صفحة 531).

والجدير بالذكر أنه بتاريخ 5-9-1961 صرح الجنرال ديغول خلال ندوة صحفية بضرورة حل القضية الجزائرية، وإزالة كل العقبات التي تحول من أجل الوصول إلى ذلك، بما فيها قضية الصحراء التي اعترف بسيادة الجزائر عليها. وبهذا الاعتراف من الجنرال ديغول نفسه فتح الباب أمام المفاوضين لمواصلة محادثاتهم، وجعل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تصدر بيانا في 24-10-1961م وتعلن فيه استعدادها لمواصلة المفاوضات، كما أعلنت على أن جيش التحرير الوطني مستعد لوقف إطلاق النار فور تخلي فرنسا عن فكرة حق تقرير المصير واعترافها باستقلال الجزائر، بعدها يتم التفاوض على بقية القضايا الأخرى مع الحكومة الجزائرية المستقلة. (الزبيري، 2007، صفحة 342)

استأنفت المفاوضات مرة أخرى، لكن هذه المرة كانت محادثات سرية بـ "روس" من 11 إلى 19 فيفري 1962، لكن ليست كالاتصالات السابقة لكونها موسعة، حيث أراد الجنرال ديغول إشراك التيارات السياسية الفرنسية الأساسية فيها لإبرام السلام مع جبهة التحرير الوطني؛ لأن المجلس الوطني للثورة هو الوحيد المؤهل الشرعي للإعلان عن وقف إطلاق النار. (بن خدة، 2002، صفحة 36) افتتحت الجلسة بقضية استغلال البترول، حيث أرادت فرنسا أن تضمن الحقوق للشركات الأجنبية بعد الاستقلال، وأثير نقاش حاد حول كيفية إدارة الأرباح الناتجة عن استغلاله، إذ اقترحت فرنسا أن جزءا من هذه الأرباح يستعمل لتحسين وضعية السكان الصحراويين، لكن الوفد الجزائري رفض بحكم أن الصحراويين غير متميزين عن باقي السكان الجزائريين، وهذا يدخل ضمن صلاحيات السيادة الوطنية. (مالك، 2003، صفحة 221)

2- قضية البترول الجزائري في ملف مفاوضات إيبيان

أ- دور المصالح الخاصة لوزارة التسليح والاتصالات العامة (LE MALG) في تجهيز ملف

البترول للوفد الجزائري المفاوض

إن الجزائر بفضل كفاحها العنيد ومجاهديها في الداخل والخارج عسكريين وسياسيين، وبفضل رجال الخفاء لدبلوماسيتها ومصالحها المتخصصة التابعة لوزارة التسليح والاتصالات العامة LE MALG قد انتزعت الحرية والسيادة الوطنية من المستعمر الفرنسي. فقد كانت المصالح الخاصة لوزارة التسليح والاتصالات العامة، حاضرة بقوة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية. يذكر المجاهد "السنوسي صدار" أن عبد الحفيظ بوصوف1 (انظر التعليق رقم 1) أنشأ قاعدة ديدوش مراد في أوت 1960م، وعين على رأسها حساني عبد الكريم المدعو "الغوئي" كانت تصدر نشرات استخباراتية يومية وأسبوعية أو شهرية، ذات طابع متكتم سري للغاية، ويستطيع فقط من يهمل الاطلاع عليها خصوصا في حالة رغبة الحكومة المؤقتة

للجمهورية الجزائرية GPRA الاتصال بمسؤول المخابرات عبد الحفيظ بوصوف. ويجرى هذا الاتصال بالراديو اللاسلكي. (سنوسي، موجات الصدام و الإذاعة السرية خلال مدة حرب التحرير، 2003، صفحة 185)

ومن زاوية أخرى، فغداة المفاوضات التي ستجرى بإيفيان بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية، تمت دراسة عدة ملفات وصارت جاهزة تقنيا للاستعمال، حيث رافق اللجنة الجزائرية للمفاوضات عدد مهم من إطرارات وزارة التسليح والاتصالات العامة، كلهم مستعدون لتلبية أي مطلب للمسؤولين المفاوضين حول المواضيع التي ستطرح خلال جلسات التفاوض. كانت تقريبا كل المعطيات بين أيديهم، حيث في حال استحقاق أي ملف يكون حاضرا دون تأخير، وقد وصف البعض قاعدة ديدوش مراد بمعهد الاستراتيجية الشاملة. (سنوسي، موجات الصدام والإذاعة السرية خلال مدة حرب التحرير، 2003، صفحة 186) يذكر المجاهد عبد الرحمن بروان المدعو (صفر) أن من حظ الثورة أن قاعدة ديدوش مراد أنشئت عام 1960، أي قبل التحضيرات الخاصة بالمفاوضات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية، ومع انطلاق المحادثات، طلب عبد الحفيظ بوصوف (سي مبروك) من جميع المسؤولين تشكيل لجنة خاصة للتنسيق مع الوفد المفاوض. وعين "معاوي عبد العزيز" المدعو "الصادق" و"لغواطي عبد الرحمن" المدعو "لعروسي" 2(انظر التعليق رقم 2) وهو المفتش العام في مديرية الاتصالات الوطنية، للتعرف على المكان الذي كان من المقرر أن تجرى فيه المفاوضات في سويسرا، وتحديدًا في ضواحي جنيف، وذلك من أجل ضمان أمن الوفد المفاوض من جهة، ومن جهة أخرى لتفقد المكان والتحقق من عدم وجود ميكروفونات تجسس للمخابرات الفرنسية. وقد اقترح السويسريون على وفد المانع MALG عدة أماكن لعقد اللقاء لكنهم اعتذروا لهم، إذ وقع الاختيار على فيلا في المكان المسمى "بوا دافور" في ضواحي جنيف، سخرها لهم أمير عربي، وهو مبنى مستقل يستجيب لشروط الأمن. (بروان، 2015، صفحة 161)

وتأسيسا على ذلك، ففي شهر أفريل 1961 عقد اجتماع بقاعدة ديدوش مراد بطرابلس بليبيا، حضره المسؤولون الرئيسيون لدائرة الاستخبارات المضادة (D.V.C.R) التي تضم العشرات من الإطرارات مهمتهم إعداد الملفات التي تعتمد عليها الحكومة المؤقتة، وهيئة الأركان العامة. (DAHOU, 2020, p. 174) فأمر القائد عبد الحفيظ بوصوف هؤلاء الضباط بمتابعة ملف المفاوضات الرسمية بعناية خاصة وبسرية تامة وتفان، وطلب من أعضاء المانع إعداد مسودة تتناول جميع المواضيع المطروحة في المفاوضات وكذلك المسائل المحتمل التطرق إليها، مع التحليل والتدقيق فيها لدعم اللجنة الجزائرية المكلفة بالتفاوض بكل المعطيات والمعلومات، إضافة إلى تتبع الحالة العامة والنفسية والخطط و النوايا للوفد الفرنسي المفاوض. (بن عمر م، 2002، صفحة 260)

وفي ديسمبر 1961م كلف عبد الحفيظ بوصوف "قاصدي مرباح" للتكفل بملف المفاوضات، حيث انتقل هذا الأخير إلى قاعدة ديدوش مراد، وشكل لجانا تعمل ليل نهار لجمع كل التقارير التي تخص المفاوضات، من بين هذه اللجان "اللجنة الخاصة بالشؤون البترولية" و لإعداد ملف المحروقات ترأس اللجنة خليفة لعروسي ولنقص وشح المعلومات حول هذا الملف، قام بجولة استطلاعية في عديد الدول لجمع كل المعطيات الدقيقة عن البترول وأسعاره وقد ساعده "كلود سيكسوس" وهو مهندس بترولي أحد اليهود الجزائريين الذين انضموا إلى الحركة الوطنية. كما ربط اتصالات مع شركات "بريتش بتروليوم" في لندن، والمكتب الوطني للمحروقات في روما حيث قام "أنريكو ماتيني" باستقبال مبعوثي المبالغ شخصيا، ناهيك عن شركات بترولية ألمانية. (شريف، 2014، صفحة 154)، بعد 10 أيام من البحث والتحري، استطاع قاصدي مرباح أن يتحصل على ملف شامل ومهم ليكون وسيلة يعتمد عليها الوفد الجزائري المفاوض، وتم إنشاء مصلحة متخصصة لمتابعة القضايا الراهنة في الجزائر كإرسال فرقة متخصصة لرسم خرائط المواقع العسكرية وتصويرها، وحظيت القضايا التي من شأنها أن تكون موضوع المفاوضات مع الطرف الفرنسي باهتمام كبير مثل: ملف (مرسى الكبير ومحيط رقان)، الذي استعملته فرنسا لتجاربها النووية، والحقول البترولية والمعدنية بالجنوب) وغيرها. وفي ديسمبر 1961م كلف عبد الحفيظ بوصوف قاصدي مرباح كذلك بالتكفل باللجنة الجزائرية المفاوضة، جمع هذا الأخير كل تقارير المفاوضات التي أعدها من قاعدة ديدوش مراد وسافر رفقة الكولونيل عمار بن عودة لحضور المفاوضات. (بروان، 2015، صفحة 163)

وتجدر الإشارة إلى مهمة أخرى ليست أقل أهمية من الأولى، ستوكل إلى مديرية اللاسلكي: الهيئة التقنية لوزارة التسليح والاتصالات العامة، لكن هذه المرة ستكون بمولان (Melun) مدينة قريبة من باريس، التي ستكون مسرحا للحدث. الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تعين ممثليها، وهم أحمد بومنجل رئيس الوفد، محمد الصديق بن يحيى، ابن امر حقيقي المدعو رشيد (وهو ضابط في مصالح اللاسلكي مكلف بالاتصالات خصوصا تشفير الحوارات التي ستتبادل ما بين هؤلاء المبعوثين والمسؤولين في تونس، وكان هذا الضابط كما سمته الصحافة الفرنسية الرجل اللغز، فقد كان "عين" عبد الحفيظ بوصوف في مولان. (سنوسي، موجات الصدام اللاسلكي و الإذاعة السرية خلال مدة حرب التحرير، 2003، صفحة 191) اتفق ضابط المبالغ اللغز "رشيد" قبل انطلاقه مع المكلف بالوزارة "منصور بوداوا" في تونس على مقر نزول الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وفي مسكن رئيس الحكومة فرحات عباس، تم وضع رادارات وضبط أجهزة اللاسلكي على نظام الشيفرة لنقل البرقيات، خصوصا لتضليل الدرب شيئا ما بالنسبة للفرنسيين الذين حتما كانوا قد أوصلوا خطوط الاتصال بين مولان وتونس، كان يجب بطبيعة الحال إفضال

مخططات الخصم خاصة عدم توفير الوقت له لفك نظام رمز الرسائل البرقية، بحيث لا تصبح أبدا قابلة للاستغلال في الوقت الذي يفضله، وكانت التقارير ترسل إما عن طريق رسائل مشفرة، أو عن طريق شبكة اتصالات خاصة بين طرابلس وتونس وجنيف. (بروان، 2015، صفحة 162)

خلال المراحل الأخيرة من المفاوضات مع الحكومة الفرنسي، أنشأ عبد الحفيظ بو صوف لجنتين فرعيتين تنسقان مع الحكومة المؤقتة: إحداهما تعمل في قاعدة ديدوش مراد وتتكفل بإعداد التقارير، والثانية في تونس تحت إشراف محمد الصديق بن يحي تتبع الحكومة المؤقتة، كل المسائل التي يطرحها الجانب الفرنسي تبرق عبر " التليكس" إلى قاعدة ديدوش مراد. (DAHOU, 2020, p. 176) حيث تبدأ اللجنة على الفور في إعداد التقارير، وترسل فور انتهائها إلى تونس، فتقوم اللجنة الفرعية هناك بتنقيحها أو إعادة صياغتها لتعيد إرسالها إلى مفاوضي الحكومة المؤقتة في إيفيان. (بروان، 2015، صفحة 162)

جرت مفاوضات إيفيان الثانية في شهر ماي 1961، ورافق الوفد الجزائري الذي كان بقيادة كريم بلقاسم نائب الرئيس ووزير في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فوج متخصص من مناصلي جبهة التحرير الوطني وضباط من وزارة التسليح والاتصالات العامة من بينهم اللاسلكيين ومهندسين تقنيين ومخبرين من قاعدة ديدوش مراد. (DAHOU, 2020, p. 179) و يصلون إلى "غابة أفولت" (Bois d'Avault) قرب جنيف بسويسرا إقامة لأمير قطري تستعار لإيواء الجزائريين طوال المفاوضات، يحرسها جنود سويسريون، كانت تقع بالقرب من بحيرة "ليمان" وتمثل موقعا مناسباً، حيث تستطيع أن تحط عليه طائرات الهليكوبتر الناقلة للمفاوضين الممثلين للطرف الجزائري إلى الضفة الأخرى من البحيرة. (سنوسي، موجات الصدام والإذاعة السرية خلال مدة حرب التحرير، 2003، صفحة 192)

إضافة إلى ما تقدم، كان أعضاء وزارة التسليح والاتصالات العامة كثيرين، والسويسريون مستمرين في بناء الشاليهات؛ كي يستطيعوا إسكان الجميع، كانت الملفات قد أعدت ومن بينها ملف البترول الجزائري، كما قام عبد الحفيظ بوصوف بوضع تحت تصرف الوفد الرسمي المفاوضات إطارات المبالغ مع إعطاء لكل عنصر مهمة استخباراتية، ووزع عناصر مصالح اللاسلكي في عين المكان لنقل الحدث بخباياها. كما جند عبد الحفيظ بوصوف كذلك جهاز المخابرات الجزائرية D.V.S.R لخدمة وحماية الوفد المفاوض ومدته بجميع المعلومات اللازمة لنجاح مهمته. (DAHOU, 2020, p. 181)، إذ كان هناك صراع خفي في هذه الأثناء بين المصالح الخاصة المخابراتية الفرنسية G.I.E و D.E.C.E.S. ضد المصالح الخاصة الجزائرية D.V.S.R. يذكر المجاهد مصطفى بن عمر في مذكراته أنه بتاريخ 18 جويلية من السنة نفسها تم توجيه مذكرة من قبل الجنرال ديغول إلى

قضية البترول الجزائري في ملف المفاوضات الجزائرية الفرنسية (1956-1962)

"ج.بومبيدو" و"برونو دولاس" رئيس مصلحة الشؤون السياسية في وزارة الدولة المكلف بالشؤون الخارجية، المكلف باستقبال وفد من الثورة الجزائرية في لوسرين. (بن عمر م.، 2002، صفحة 176)، استمر عمل مصالح المبالغ وخاصة D.V.C.R وحالفهم الحظ في الحصول على مذكرة تحمل الختم "سري جدا" بتاريخ 06 فبراير 1961م. من مكتب السيد "ميلينيك قسطنطين" مستشار تقني للوزير الأول ميشال دوبري قيل فيها:

- تجربة العملية السرية للاتصالات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية G.P.P.A تسمح بنتيجتين :

- عندما يكون الاتصال شخصيا أو شبه رسمي، فالقادة الثوار يكونون متفتحين جدا ويقبلون الحديث بسهولة.

- بمجرد ما يأخذ الاتصال طابعا شينا ما رسميا، ينغلق هؤلاء القادة على أنفسهم ويظهرون شكليين ودقيقين ومتخوفين يظهرون خاصة تحت هيمنة ما يريد فقدان ماء الوجه.

- المحادثة تكون أكثر سهولة ومثمرة عندما تكون غير رسمية. (مقران، 2013، صفحة 258) و لا بد من التأكيد على أن المذكرة التي تحصلت عليها المخابرات الجزائرية كانت تحمل ملاحظة أخرى و هامة عن قادة الثورة قيل فيها إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية "حقيقة سياسيون ماهرون ومنظمون فاعلون في المجال العسكري، ومفاوضون موهوبون ودعائيون أكفاء، ومع هذا لا يبدو أن قادة الثورة لهم أي خبرة بشؤون الدولة التي يكونون أمامها مجردين من السلاح، هم قادة الثورة، ولهذا فلا يعرفون المشاكل التي تطرحها ممارسة السلطة أو تسيير الإدارة." إن حديث دحلب عن ضرورة "ملف" يمكن أن تؤول على أنها رغبة في تفادي هذا النقص. ويقترح المستشار قسطنطين ميلينيك أيضا تعهد مهمة تكوين في شبكة كاليوب (S.D.E.C.E) الذي يضيفه إلى مهامه الاعادية الاستخباراتية والتدخلية. (ميلينيك، 2015، صفحة 248)

على ضوء ما تقدم، نستنتج أن المقصود هنا الموقف الرسمي والظاهر لممثلي فرنسا الذي لا يمكن أن تثق فيه الحكومة المؤقتة؛ بسبب تغذية مصالح المخابرات الجزائرية لها بالمعلومات حول ما ينسج في الخفاء، والدليل على ذلك أن مصالح المبالغ للجوسسة المضادة التي كانت لها مصادرها في الوزارة الأولى الفرنسية اكتشفت مذكرة أخرى موجهة لوزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية. يذكر المجاهد مقران محمد نجاوي أن المذكرة جاء فيها "التأكيد على أهمية الاستخبارات خلال هذه المرحلة الحاسمة" كانت المذكرة من كونستان تان ميلينيك المكلف بالمصالح الخاصة لحكومة الجنرال ديغول المعروفة باسم الديسك (S.D.E.C.E) لدى الوزير الأول ميشيل دوبري من 1959 إلى 1962م تحت ختم "سري جدا". (مقران، 2013، صفحة 259) حيث لم تكن المخابرات الفرنسية في غفلة عما يجري، فالاستراتيجية التي أقيمت لمراقبة مكان إقامة مفاوضات إيبيان كانت مباشرة من قبل ديوان الوزير الأول. كانت المهام تعطى لفرق متخصصة تأتي من المصالح الخاصة S.D.E.C.E وCIC وبالفعل،

فهذه المصالح مهمتها جمع المعلومات عن الحكومة المؤقتة، وهي الوحيدة التي لها فرق مكونة لهذه الغاية. كما اقترح أيضا "مولون" أن يكون للأمن الوطني مهمة أساسية متمثلة في حماية الوفود. "الأمن ليس لديه متخصص في الاستخبارات يعرف المشاكل السياسية والخاصة بالحكومة المؤقتة، الفرق الخاصة والأمن الوطني S.N كان عليها في إيفيان أن تتعاون بصفة وثيقة: الأمن الوطني يوفر خاصة الدعم الضروري للفرق التي تعمل في إيفيان.(مقران، 2013، صفحة 160)

وبالموازاة، فإن لجنة أسسها القائد عبد الحفيظ، بوصوف وزير التسليح والاتصالات العامة في قاعدة ديدوش مراد في طرابلس بليبيا، هذه اللجنة ستجند عددا كبيرا من الإطارات التي لها وثائق هامة جدا، وتتم تغذيتها بمعلومات ثمينة ومستنبطة من المصادر الأكثر مصداقية في المحيط الأقرب للسلطة الفرنسية، هذه اللجنة ستنكب على إعداد ملفات وإكمالها وضبطها لتسليمها لمفاوضي جبهة التحرير الوطني.(DAHOU, 2020, p. 179)

ليستطيعوا المناقشة، ليكون الوفد الجزائري على دراية بكل الملفات على المستوى العسكري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وكذلك المشاكل الأساسية والرئيسية مثل: سلامة التراب الوطني و البترول الجزائري والموارد المنجمية إلخ... لتصعيد حدة الثبات على المواقف، خاصة حول استغلال البترول الجزائري. تفتاجاً الطرف الفرنسي، وفي بعض الأحيان اندهش للموقف الجزائري حول كل الملفات المتفاوض عليها. واعترف بالحكمة السياسية و الفطنة العالية والقدرة على التفاوض للوفد الجزائري.(مقران، 2013، صفحة 161)

ب - معركة البترول الجزائري في المفاوضات وبنودها في وثيقة اتفاقية إيفيان

انتهت المرحلة الأولى من المفاوضات غير الرسمية، بعدما وقعت النصوص الأولية المتفق عليها صبيحة 19 فيفري 1962 على الساعة الثالثة صباحا، وافترق الوفدان على أن يلتقيا في إيفيان للمفاوضات الرسمية النهائية والعلنية، وعاد الوفد الجزائري بدوره لكي يستشير ويناقش النصوص الموقعة مع المجلس الوطني للثورة الجزائرية؛ لأنه أعلى هيئة، وهو المؤهل الوحيد الذي يقرر وقف إطلاق النار من عدمه. اجتمع المجلس الوطني للثورة في دورة استثنائية يوم 22 فيفري، وفي جدول أعماله نقطة واحدة، ألا وهي ملف المفاوضات، حيث حضر الاجتماع 46 عضوا من أصل 71 عضوا، وترأس الاجتماع محمد بن يحيى، بينما سعد دحلب كان المقرر ويساعده كل من كريم وبن طوبال ويزيد.(مالك، 2003، صفحة 223)

انتهى الاجتماع في 27 فيفري 1962 بالتصويت لصالح الاتفاقية، وتم التصويت على نصوص اتفاقية إيفيان من طرف أعضاء المجلس بالإجماع ماعدا أربعة من هيئة الأركان العامة وهم: (هوارى بومدين، القايد أحمد، علي منجلي، والرائد مختار بويزم "ناصر") من الولاية الخامسة، أما السجناء الخمسة الموجودون في أولنوي، فقد صوتوا بتأييد الاتفاقية، وهم (آيت أحمد، بن بلة، بوضياف، خيضر)، وأرسلوا بهذا الصدد رساله بتاريخ 15 فيفري 1962م موجّهة إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية، عبروا فيها عن موافقتهم على نصوص اتفاقية إيفيان، كما بعثوا لرضا مالك بوكالة تخول له حق التصويت باسمهم، كذلك

قضية البترول الجزائري في ملف المفاوضات الجزائرية الفرنسية (1956-1962)

أرسل أعضاء الولاية الثانية الشمال القسنطيني بوكالتهم ليقوم رضا مالك بالتصويت باسمهم في أثناء اجتماع المجلس الوطني للثورة. كما جدد المجلس الوطني للثورة ثقته بالحكومة المؤقتة وكلفها بمتابعة المفاوضات مع التأكيد على إجراء تعديلات للنقاط التي تم النقاش فيها خلال الاجتماع. (مالك، 2003، صفحة 230)

وتم تنظيم اللقاء الرسمي من طرف السويسريين ، حيث انتقل الوفد الجزائري إلى مدينة إيفيان للمرة الثانية ، وافتتحت المفاوضات الجزائرية الفرنسية بصفة رسمية وعلمانية يوم 7 مارس 1962 وكانت بمثابة الجولة الأخيرة. يذكر السيد رضا مالك في مذكراته أن الوفد الجزائري مثله كريم بلقاسم رئيسا و بن طوبال وسعد دحلب و محمد بن يزيد وبولحروف و رضا مالك و الصغير مصطفاي والرائد عمار بن عودة كمثل شرعي عن جيش التحرير الوطني. كما يذكر السيد رضا مالك كذلك أن هيئة الأركان العامة رفضت الحضور إلى هذا اللقاء. أما الوفد الفرنسي فترأسه لويس جوكس ، وحضره كل من روبر بورون و جان دوبرقلي و برونو دولاس و كلود شايي و رولاند بيلكار والجنرال دي كاماس وبرنار تريكو ملحق بديوان جوكس ومستشار تقني وفانسان لبوري وهو مستشار قانوني في الشؤون الجزائرية والعقيد سقين دي بازيس مستشار عسكري والناطق باسم الوفد الفرنسي فليب يتبو، وفرنسوا بليزان مستشار في الدولة ومكلف بمحاضر الجلسات. (مالك، 2003، صفحة 235) كان جدول أعمال اللقاء كثيفا، إذ كان مقررا لثلاثة أيام ، لكن الأمر استمر إلى غاية 18 مارس فقد كان لابد من استكمال النقاط التي لم تنجز في محادثات روس، كصيغة نص وقف إطلاق النار، كذلك تعديل مواد نص التنظيم المؤقت للسلطات العامة، إضافة إلى الملحق المتعلق بالمسائل العسكرية، والفصل في قضية الصحراء واستغلال البترول، ثم التطرق إلى أصغر وأدق مسائل في هذه الاتفاقية إذ تشكلت اتفاقية إيفيان من 98 نصا.

جاء في محتوى اتفاقية إيفيان فصل في قضية البترول الجزائري واستغلاله في إطار التعاون المشترك وعلى ضوء محتوى الاتفاقية للنص المتعلق بالبترول نعلل ما جاء فيها كما يلي:

* باب التعاون الاقتصادي والمالي بين الدولتين: صحيح اعترفت اتفاقية إيفيان باستقلال الجزائر ووحدة ترابها، لكن في مقابل ذلك، نصت على سياسة التعاون بين الدولتين، أقل ما يقال فيه أنه يريد إبقاء الجزائر مقيدة بقيود التبعية في الميدان الاقتصادي بصورة خاصة، ففي افتتاحية هذا الموضوع نجد أن على الجزائر أن تضمن مصالح فرنسا والحقوق التي تحصل عليها الأشخاص الفرنسيون، وفي مقابل هذا الضمان تتعهد فرنسا بضمان حقوق الشركات الفرنسية. (مالك، 2003، صفحة 230)

- بالنسبة للتعاون الاقتصادي: فإن على الجزائر أن تضمن للفرنسيين في أن يتمتعوا بالحقوق الموروثة والمكتسبة على ترابها قبل تقرير المصير، ولا يحرم أحد من هذه الحقوق

دون تعويض عادل، وتضمن الجزائر للشركات الفرنسية الموجودة على أرضها مباشرة نشاطها العادي ودون أي تفريق نحوها، وفي الميدان المنجمي والنقل والطاقة فالجزائر تبقى كامل الحقوق الخاصة بالمساهمين وامتيازات التنقيب والاستغلال ونقل البترول والغاز والمواد المعدنية كما كانت ممنوحة من قبل الجمهورية الفرنسية، وذلك قبل وقف القتال. وتتعهد الدولتان بالتعاون لضمان استمرار الجهود في استخراج ثروات باطن الصحراء، وتبقى الجزائر كاملة الحقوق المرتبطة بالأسهم المعدنية وبالنقل المعطاة من طرف الجمهورية الفرنسية، طبقا لقانون بترول الصحراء. وفيما يتعلق بثروات الصحراء فقد نصت اتفاقية إيفيان على تأسيس منظمة يديرها مجلس يتضمن عددا متساويا من ممثلي البلدين. (موريس، 1996، صفحة 50)

إن التحدي الذي ستواجهه الجزائر المستقلة هو أن تكون مسلحة إيديولوجيا وسياسيا بدرجة كافية في علاقاتها مع الدول الصناعية، ولاسيما في تحرير التعاون مع المستعمر، بدءا من اتفاقيات إيفيان، كما تجدر الإشارة إلى ما ذكر في وثيقة مؤتمر طرابلس " أن التعاون، على نحو ما يلاحظ من الاتفاقيات يقتضي على إبقاء علاقات التبعية في المجالات الاقتصادية وهو يعطي أيضا ... ضمانات دقيقة لفرنسيي الجزائر، تبقى لهم مكانا مريحا في بلدنا" وتضيف وثيقة ميثاق طرابلس " إن من الواضح أن مفهوم التعاون، المقرر على هذه الصورة، يشكل التعبير النموذجي إلى أبعد حد، عن السياسة الاستعمارية الجديدة للدولة الفرنسية. إنه يتصل فعلا بالانقلاب الذي يجرب النزعة الاستعمارية الجديدة أن تحل محل النزعة الاستعمارية القديمة الكلاسيكية. (الشيخ، 2002، صفحة 510)

خاتمة ونتائج الدراسة

- نستنتج من خلال هذه الدراسة حنكة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في إدارة وقيادة المفاوضات مع الحكومة الفرنسية من أجل انتزاع الاستقلال، وكذلك التغلب على جميع المناورات التي جاء بها الجنرال ديغول.
- نستنتج أن اتفاقية إيفيان لم يوقع عليها إلا بعد مفاوضات عسيرة، جرت بين السرية وغير الرسمية، والأخرى علنية ورسمية، وعندما فشلت فرنسا في انتزاع الصحراء حاولت وضع قيود من أجل استغلال ثروات الصحراء، لكن الوفد الجزائري المفاوض قبل بها واعتبرها تنازلات وقتية وظرفية، لكي تتخلى فرنسا عن فكرة التقسيم.
- نستنتج أن الاستقلال كان ثمنا تعاوننا فرنسا جزائريا في جميع المجالات، لكن فرنسا تمادت في بسط نفوذها، إذ بقيت مسيطرة على مراكز استخراج البترول الجزائري.
- كما نستنتج أن اتفاقية إيفيان جسدت التبعية لفرنسا رغم الحصول على الاستقلال الذي نعدّه من منظورنا استقلالا سياسيا، إذ مازالت هناك سيطرة خاصة على المجال الاقتصادي واستغلال البترول، وهذا ما يعرف بالاستعمار بطريقة غير مباشرة.

قضية البترول الجزائري في ملف المفاوضات الجزائرية الفرنسية (1956-1962)

- إن اتفاقيات إيفيان لم تكن متماشية مع أهداف الثورة، ولم تكن متجاوبة تمام التجاوب مع مطامح الشعب الجزائري المتعلقة بتحقيق مهام ديمقراطية شعبية تقدمية، بل كانت تحمل بين طياتها تناقضا واضحا، إذ إنها في الوقت الذي تعترف فيه باستقلال الجزائر ووحدة ترابها، تربط مصير الجزائر بالتعاون مع فرنسا في جميع الميادين خاصة الميدان الاقتصادي الذي يسمح لها باحتكار البترول الجزائري كلما تجددت الاتفاقية.

- نستنتج نوع العلاقة بين المصالح الفرنسية والتطلعات والخطط الاقتصادية الجزائرية، وهي علاقة المصالح المتصارعة أو ما يعرف بعلاقة " الحلقة المغايرة"، وتتميز هذه العلاقة بالحذر في زمن السلم كما في زمن الحرب، وهي في جوهرها علاقة إرغام أو ضرورة، تفرضها السيطرة الاستعمارية وتقتضي نضالا جزائريا من أجل التحرير الوطني حتى بعد الاستقلال.

الهوامش

1- عبد الحفيظ بو صوف: المدعو سي مبروك، ولد 17 أوت 1926 بميلة، زاول تعليمه بمدينة قسنطينة، انضم الى حزب الشعب باكرا رفقة محمد بوضياف و رابح بيطاط و العربي بن مهدي و لخضر بن طوبال، انضم الى المنظمة الخاصة (تاريخ تأسيسها 1947)، كان من المشاركين في الاجتماع 22 التاريخي، عين نائبا لقائد المنطقة الخامسة العربي بن مهدي، وبعد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، عين قائدا على الولاية الخامسة وعضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ (سبتمبر 1956)، ثم عضوا دائما في المجلس الوطني للثورة، بعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958، عين وزيرا للاتصالات العامة، و بعد التعديل الثاني للحكومة المؤقتة في جانفي 1960، أصبح وزير التسليح و الاتصالات العامة " المالمغ"، و كذلك عضوا في اللجنة الوزارية للحرب، أشرف على تكوين ضباط في جميع الأسلحة مخبرات و طيارين و ضباط شرطة و البحرية و الغطاسين، أنشأ قاعدة ديدوش مراد بطرابلس ليبيا، دعمها بعناصر ذات كفاءة عالية في مرحلة المفاوضات، التزم الحيادة في أزمة صيف 1962. انظر: عبد الرحمن بروان، المرجع السابق، ص 180-181-182.

2- خليفة لعروسي: اسمه الحقيقي هو عبد الرحمن الغواطي ولد 28 مارس 1928 بالمدينة، انضم إلى حزب الشعب الجزائري، ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، بعد اندلاع الثورة التحق مباشرة بها في 1954 رفقة بن يوسف بن خدة، نظرا لكونه بارعا في مجال الراديو و الإرسال، شرع في تكوين تقنيين من جيش التحرير الوطني " المورس"، وخرجت على يده أول دفعة في وجدة المغربية، عين مدير الاتصالات الوطنية في الحكومة المؤقتة، بعد تأسيس عبد الحفيظ بو صوف قاعدة ديدوش مراد، كلفه بملف المفاوضات خاصة ملف البترول والمحروقات رفقة قاصدي مرباح. انظر عبد الرحمن بروان، المالمغ القصة الكاملة شهادة رفقاء عبد الحفيظ بو صوف، المرجع السابق، ص 216.

قائمة المصادر و المراجع

المراجع باللغة العربية

- 1- بلجة ,عبد القادر.(11 جوان ،2015).المناورات الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية واستراتيجية الثورة لإفشالها . المجلة المغربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، الصفحات158-145.
- 2- بن يوسف بن خدة. (2002). اتفاقيات إيفيان نهاية حرب التحرير في الجزائر.الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- 3- بلحاج صالح. (2009). تاريخ الثورة الجزائرية. الجزائر: دار الكتاب الحديث.
- 4- بروان عبد الرحمن . (2015). " المالمغ" القصة الكاملة شهادة أحد رفاق عبد الحفيظ بوصوف. الجزائر: المؤسسة الوطنية للإشهار و النشر.
- 5- بن عمر مصطفى. (2002). الطريق الشاق إلى الحرية. الجزائر: دار هومة.
- 6- بن عمر موسى. (2008). بتروال الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر. الجزائر: وزارة الثقافة.
- 7- بوحوش عمار . (2005). التاريخ السياسي للجزائرمن البداية ولغاية 1962. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- 8- بوضربة عمر. (2009). النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958-جانفي1960. الجزائر: دار الحكمة.
- 9- بوعزيز يحيى. (2009). ثورات الجزائر في القرنين 19-20. الجزائر: البصائر.
- 10- جريدة المجاهد. (1961). الخفايا العسكرية لتشبث الفرنسيين بالصحراء أخطر من البترول. المجاهد (102)،الصفحات 6-8.
- 11- رضا مالك. (2003). الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962. لبنان: دار الفرابي.
- 12- الزبيري محمد العربي. (2007). كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية1954-1962. الجزائر: وزارة المجاهدين.
- 13- كركب عبد الحق. (31 يناير، 2020). الاستغلال الفرنسي للبترول الجزائري ورد فعل الثورة الجزائرية (1956-1962). مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية ، الصفحات 379-403.
- 14- مقران نجادي محمد. (2013). شهادة ضابط في المصالح السرية للثورة الجزائرية. الجزائر: غرناطة للنشر.
- 15- موريس آلي. (1996). الجزائر واتفاقيات إيفيان. الجزائر: دار القصبه للنشر.
- 16- عبد الدايم شريف. (2014). عبد الحفيظ بوصوف. الجزائر: المؤسسة الوطنية للإشهار و النشر.
- 17- فرحات عباس. (2005). ليل الاستعمار. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.
- 18- قسطنطين ميلينيك. (2015). ديغول، المصالح الخاصة و الجزائر. الجزائر: آرام.

قضية البترول الجزائري في ملف المفاوضات الجزائرية الفرنسية (1956-1962)

19- صابر محمد. (1963). النفط في الجزائر تطوره ومشاكله. دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

20- صحراوي عبد القادر . (8، 3، 2015). اتفاقيات إيفيان 1962 شهادة الرئيس بن خدة. الحوار المتوسطي ، 51.

21- سنوسي صدار. (2003). موجات الصدام اللاسلكي و الإذاعة السرية خلال مدة حرب التحرير. الجزائر: الشركة الوطنية للإشهار و النشر.

22- الشيخ سليمان. (2002). الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين. الجزائر: دار القصبه للنشر.

المراجع باللغة الأجنبية

23-Bousselham, A. (2015). La diplomatie Algerienne de La guerre D'indépendance 1954-1962. Alger: DAHLAB.

24-Dahlab, S. (1990). Mission accompli. Alger: Dahlab.

25- Dahou, O. (2020). BOUSSOUF ET LE MALG: CASBAH.

25-Malti, H. (1997). Histoire secrète du pétrole algérien. Alger: Marinoor.